الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر-الوادي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس
تحليل السياسة العامة
لطلبة السنة أولى ماستر سياسة عامة

اعداد الأستاذ: عبد الفتاح حلواجي

السنة الجامعية: 2021/2020

الفصل الأول: نشأة السياسة العامة وتطور مفاهيمها الكلاسيكية.

أولا: نشأة السياسة العامة وتطورها

- الظاهرة السياسية عموما تشكلت وامتدت مع حياة الإنسان ووجوده، (شؤون الحكم وطبيعته والصراع من أجل الموارد وتلبيتها).
- فكانت الدراسات السياسية إلى غاية منتصف القرن 19 تهتم بهذه الجانب من تطور المجتمعات وتنظيمها وطبيعة الحكم الذي يسيرها.
- إلى غاية منتصف القرن 19 كانت معظم الجامعات الأوربية تدرس السياسة والحكم كنوع من الفلسفة السياسية والأخلاقية.
- في الجانب المتعلق بالسياسات الحكومية كانت الدراسات منصبة على الجانب الهيكلي أي الإقتراب المؤسسي (الترتيب الهيكلي، الصلاحيات، السلطات الثلاثة والعلاقة بينهما).
- ميزة تلك الدراسات كانت وصفية بحتة وظاهرية ...، ولم تتعمق فهم السلوك السياسي المصاحب لصنع السياسات (الصراع، التنافس، الهيمنة ...).
- إلى أن استقل علم السياسة عن الفلسفة بعد تلك المرحلة، وبدأ يتشكل كنوع من فروع العلوم الإجتماعية، وأصبحت السياسة جزء لا يتجزأ من النشاط الإجتماعي والنفسي للمجتمع والظاهرة الإجتماعية.
- ومع بروز الدراسات السلوكية وانتشارها عرف مفهوم السياسة العامة شيوعا.
- لكون الدراسات السلوكية خرجت عن الطابع الوصفي لمكونات الظاهرة السياسية ومنها (الحكومة) إلى دراسة السلوكيات المصاحبة لعمل الحكومة وتحليلها.
- هذه الدراسات ظهرت خصوصا في دراسة محددات التصويت في الإنتخابات ووظائف الجماعات المصلحية والأحزاب ...، والسلوك الصراعي والتنافسي بين السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

• وتعاظم الإهتمام بموضوع السياسة العامة بعد خروج الكثير من الدول من الحرب العالمية الثانية وكيفية بلورتها وأهدافها ومضامينها وأساليب تنفيذها ضمن أطار تحليلي.

• تزامن هذا الإهتمام مع دائرة النتائج الكارثية التي خلفتها الحرب العالمية الثانية من أضرار مادية جسيمة دفعت الدولة كمحرك للنشاط الإقتصادي وتركيز النشاط الإقتصادي المتزايد بفعل الحرب لسد حاجات عموم المواطنين.

• تدخل الدولة في الإقتصاد والحياة العامة يشمل كل مكونات الدولة ومؤسساتها الحكومية كصانعة ومنفذة للسياسات العامة.

• مما جانب آخر فإن الدول النامية والحديثة العهد بالإستقلال حديثا ومباشرتها لبناء اقتصادياتها الخارجة للتو من حقبة استعمارية.

• ففي كل الحالات المقارنة تصدت عملية بناء الدولة في العالم النامي والثالث إلى المؤسسات العامة الحكومية، من خلال اشرافها على وضع وتنفيذ السياسات العمومية.

• إذا كانت الدعوات والضرورات المنادية بتدخل الدولة سواء في الدول المتطورة من الحرب أو الخارجة من الإستعمار دافعا بارزا في تبلور (مصطلح السياسة العامة).

• من الناحية العلمية مصطلح (السياسة العامة) يعود إلى المجهود الفكري الذي بذله خلال الخمسينات من القرن الماضي (عالم الإقتصاد السياسي هارولد دي لاسويل HARLOD D. LASSWELL - الذي قدم من خلال كتابه الموسوم (السياسة: من ؟ يحوز ماذا ؟ متى ؟ كيف؟) أساسا للعمليات التبادلية والتوزيعية للقيم والمنافع المتضمنة في رسم السياسات العامة وتنفيذ عملياتها؟

• بحوث المدرسة السلوكية التي اهتمت بمنهج تحليل النظم، حيث الإنتقال من تسليط الضوء من الدولة كمكونات مؤسسي إلى العمليات والسلوكيات التي تتم في ضوء وجودها، حيث أصبح السلوك هو الرمز المتحكم في دراسة علم السياسة

• تواكب الدراسات السلوكية ولم تتركز فقط على مدخلات النظام السياسي من أحزاب وجماعات ورأي عام، بل أصبح التركيز على مخرجات النظام السياسي وما تمثله من نشاطات وقرارات وبرامج .... وسياسات عامة.

• الدراسات السياسية التي أصبحت تشتغل في القضايا المرتبطة بالحياة الإنسانية كوجود علاقة وارتباط بالقضايا السياسية، الكبار، استهلاك الطاقة، حماية البيئة، الصحة، التعليم، معالجة الفقر .... وهي القضايا التي تعنى بها السياسة العامة.

• والآن وخلال مرحلة التسعينات من القرن الماضي ومع متطلبات القرن الـ 21 حصلت تبدلات في دور الدولة.

• حيث ارتفع مستوى التفاعل بين مؤسسات القطاع الخاص والعام.

• فضلاً عن تزايد وتعاظم دور المنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في تحديد خيارات السياسة العامة واولوياتها.

• لقد تحولت السياسة العامة من محور واهتمام الحكومة الوطنية في تفاعلها مع بيئتها وفاعليها "الوطنيين" الى التأثير المحقق للفاعلين الدوليين رسميين وغير رسميين، وظهور كتابات عن دور الفاعلية الجديد في السياسات العامة

• الإتجاهات الحديثة التي سنطلعنا عليها لدراسات المقارنة ترى أن السياسة العامة ماهي الا محصلة للتفاعل الرسمي والغير رسمي والوطني المحلي وغير الوطني

• مهما يكن الأمر فإن تنامي دور السياسات العامة ينبأ عن عظيم أهميتها في الحياة الإجتماعية والسياسات الإقتصادية للمجتمعات، فإن دورها المستقبلي يبدو الأكثر أهمية للدول والحكومات. خاصة وأن القرن الـ 21 قرن تزاحم المتغيرات السياسية في ظل العولمة والخصخصة والتكنولوجية والمعلوماتية والحروب والنزاعات وحرية التجارة وتفكيك النظم والخروج عن المعتاد بوسائل ليست معتادة.

الأسئلة المطروحة:-

• لماذا كل التنظير في علم السياسة تمحور، وحقل السياسات العامة خصوصا متشبع بالتنظير الغربي ذو المقاربات المختلفة في المنهج والبيئة عن البيئات العالمية الأخرى كالعربية والإسلامية وحتى الآسيوية الشرقية؟.

ثانيا :- مفاهيم السياسة العامة وتطورها في ظل المنظورات الفكرية الحديثة :-

- هناك محاولات عدة من علماء السياسة والإدارة العامة والإجتماع
- هذه التعاريف تنطلق من الخلفية العلمية والأهداف العلمية لكل اختصاص موضوع
- وحاولت هذه التعريفات ربط مفهوم السياسة العامة بشؤون المجتمع وقضاياه ومطالبه وحاجياته ومشكلاته .
- هناك اختلاف وتباين في تعريف " المجال العام " وهو نطاق السياسات .
- من ذلك تعريف الفيلسوف الأمريكي جان ديوي للشأن العام :- يقوله " بأن الأنشطة تصبح عامة ، حين تتولد عنها نتائج بعيدة وتأثيرها نطاق الأفراد والجماعات المرتبطين فيها بصورة مباشرة " .

- على الأقل هناك ثلاثة منطلقات كبرى حاولت الإحاطة بمفهوم السياسة العامة .

1- السياسة العامة من منظور ممارسة القوة :-

- القوة هي القدرة التي يحظى بها شخص ما ، للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات وتجريبات الأمور بشكل يميزه عن غيره ، نتيجة للإستلاك لواحد أو لأكثر من مصادر القوة المعروفة مثل :- الإكراه ، المال ، المنصب ، الخبرة ، الشخصية " .
- ضمن هذا المنظور ، نجد تعريف " هارولد لاسويل " :-
" السياسة العامة بأنها :- من يحوز على ماذا ، ومتى ؟ وكيف ؟ ، من خلال نشاطات تتعلق بتوزيع الموارد والمكاسب والقيم والمزايا المادية والمعنوية وتقاسم الوظائف والمكانة الإجتماعية ، بفعل ممارسة القوة والنفوذ والتأثير بين أفراد المجتمع من قبل المستحوذين على مصادر القوة " .
- حسب هذا المنظور ، منظور القوة يعكس امكانية حصول الشخص على القيم الهامة (المادية والمعنوية ، الموارد ...) عبر التأثير على الآخرين في الواقع .
- حسب هذا المنظور أن السياسة العامة هي انعكاس لوجهة نظر أصحاب القوة والنفوذ الذين يسيطرون على المنتظم السياسي نشاطا ومؤسسات .

- ينتقد هذا المنظور من كثير من المفكرين ، الذين لا يؤمنون بأن القوة وحدها قادرة على تفسير التفاعلات والعلاقات التي تدور في فلك السياسة العامة أي أن القوة (الإكراه، المال، المنصب، الخبرة، الشخصية) ليست العامل الوحيد المتحكم في النشاطات والتفاعلات المعبرة عن جوهر السياسة العامة.

2- السياسة العامة من منظور تحليل النظام :

- تشكل هذا المفهوم اهتماما عند (ديفيد إستون) :
- يرى إستون أن « النظام يتألف من مجموعة متغيرات تتصف بدرجة من العلاقة المكتشفة ذات التأثير المتبادل فيما بينها ».
- وفقا أن السياسة العامة هي محصلة تفاعل مكونات الظاهرة السياسية في بيئتها الشاملة.
- وعليه عرف ديفيد إستون « السياسة العامة » هي توزيع القيم (الحاجات المادية والمعنوية) في المجتمع بطريقة سلطوية آمرة، من خلال القرارات والأنشطة الإلزامية الموزعة لتلك القيم، في إطار عملية تفاعلية بين المدخلات والمخرجات والتغذية الراجعة.
- حسب إيستون : المدخلات تمثل (مطالب الأفراد ودعمهم).
المخرجات تمثل (القرارات والأنشطة الملزمة للأفراد).
التغذية الراجعة تمثل (ردود أفعال الأفراد حيال المخرجات)
- وبالمنهجية ذاتها يرى :
- غابريال ألموند (السياسة العامة تمثل محصلة عملية منظمة من تفاعل المدخلات (مطالب + دعم) مع المخرجات (قدرات + قرارات وسياسات) للتعبير عن أداء النظام السياسي في قدراته (الإستخراجية، التنظيمية، التوزيعية، الإستجابية، الدولية) من خلال القرارات والسياسات المتخذة).
- بيرارة مكليتات : « السياسة العامة بأنها النشاطات والتوجيهات الناجمة عن العمليات الحكومية استجابة للمطالب الموجهة من قبل النظام الإجتماعي إلى النظام السياسي ».

- ميزة هذا المنظور أنه قدم تفسيرا لحركة قضايا السياسة العامة (المشكلات العامة) داخل البيئة الشاملة التي تبدأ من مطالب النظام السياسي الاستجابة لها.

- الانتقادات الموجهة لهذا المنظور:
  - تناوله للقيم بشكل مطلق دون تمييز لما يقع ضمنها في إطار السياسة العامة.
  - إغفاله للجوانب الرسمية وقواها المؤثرة في صناعة السياسة العامة.
  - إضافة بالخصوصية وعدم التركيز المتزايد بأجزاء النظام السياسي جراء تركيزه على البيئة الواسعة.
  - عدم عنايته بالسلوك الفردي لمتخذي القرار والذين لهم دورهم في مجريات السياسة العامة.
- يغالي في كون الحكومة أو النظام السياسي يستجيب لمطالب القادمة من المجتمع. والسياسة العامة هي ترجمة لتلك المطالب.
  - في حين أن النظام السياسي يقرر سياساته على المجتمع في أغلب الأحيان من كونها مطالب قادمة من المجتمع.
  - لا يستجيب لتفسير مطالب المجتمع الناتجة عن التوترات والتغييرات العنيفة التي تتجاوز السيرورة العادية للمنظمات السياسية.

3) - السياسة العامة من منظور الحكومة:
- الحكومة هي سلطة تمارس السيادة في الدولة عن طريق وظيفتها التنفيذية في حفظ الأمن وضمان احتياجات المختلفة للمجتمع والدولة.
- تقوم الحكومة وبواسطة الأجهزة والمؤسسات المختلفة برسم السياسة العامة وتنفيذها
- وفق هذا المنظور فالسياسة العامة هي ممارسة لاتخاذ القرارات ورسم السياسات العامة وتنفيذها من طرف الحكومة.
- وفقه جاءت التعريفات التالية:

- تعريف هنري توفي .. " تلك الوسائل المعتمدة من خلال الحكومة في سبيل إحداث تغييرات معينة داخل النظام الإجتماعي للدولة ".
- تعريف توماس داي .. " من خلال تعريفات عدة لوصف النشاط الحكومي ..
  - ما تفعله الحكومة وما لا تفعله.
  - توضيح لماهية أفكار الحكومة.
  - عملية لضبط الصراع بين المجتمع وأعضاء التنظيم.
  - عملية ضبط السلوكيات وبيروقراطيات التنظيم، وتوزيع المنافع وتحصيل الضرائب، وغير ذلك ".
- تعريف جيمس أندرسون ..
  - تلك السياسات التي تطورها الأجهزة الحكومية والمسؤولون الحكوميون رغم تأثير الأشخاص والعوامل غير الحكومية في تطويرها

- إن هذا المنظور الحكومي للسياسة العامة هو الأقرب لواقع فكرة السياسة العامة، وهي ما تقوله الحكومة وما تفعله إزاء المشاكل المختلفة والإستجابة لحاجيات المجتمع. بحثا في ضوء تنوع مشاكل المجتمعات وتشعبها وشموليتها لمختلف مجالات الحياة المرتبطة بالإقتصاد والرعاية الصحية والتعليم والرفاهية والبيئة والأمن ...، وغير ذلك من شؤون الدولة والمجتمع.

2) - إسهامات المفكرين العرب في تعريف السياسة العامة ..
- لا يوجد منظور محدد خاص بالمفكرين العرب لتعريف السياسة العامة.
بل تعاريف تندرج ضمن المنظورات الثلاثة المذكورة سابقا.
- ومن ذلك التعريف المدرج في معجم (المصطلحات السياسية)، وهذا التعريف يعكس الطابع العلمي والفني لمضمون السياسة العامة، وهذا التعريف هو: " السياسة العامة .. مجموعة القواعد والبرامج الحكومية التي تشكل قرارات أو مخرجات النظام السياسي؛ بصدد مجال معين، ويتم التعبير عن السياسة العامة في عدة صور وأشكال منها .. القوانين، اللوائح، القرارات الإدارية، الأحكام القضائية ".
- هذا التعريف يتفق مع المنظور الحكومي للسياسة العامة.

- ~~في الحياة اليومية~~ من ~~مكونات~~ الحكومة
- من خلال ما سبق نصل للتالي ..

- أن المنظور المعبّر عن حقيقة السياسة العامة هو المنظور الذي يأخذ من هذه المناظير مجتمعة .
- إشباع منظور القوة .
- التخصص الموجود في منظور الحكومة .
- منظور الحكومة من شأنه أن يضفي درجة الإلزامية عند توزيع القيم في منظور تحليل النظم .
- أن ~~هو~~ منظور الحكومة يبقى بعد لنفسه رواجاً لكن بشرط الخروج من المنظور المجرد الكامد ، ودور الحكومة هو التفاعل الجوهري مع المعطيات الإيديولوجية والسلوكية للبيئة المحيطة .

~~ثالثاً / العناصر المكونة للسياسة العامة~~ .

ثالثا- ~~مفهوم السياسة~~ العناصر الأساسية للسياسة العامة.

وأصنافها

• رأينا أن السياسة العامة هي تفعله الحكومة لمواجهة مشكلة عامة، بواسطة أدوات يكونها القانون، وبتأثير فواعل رسمية وغير رسمية لبلورة سياسة عامة في شكل قوانين أو مشاريع أو إجراءات تنظيمية.

فما هي العناصر الأساسية التي تتشكل منها السياسة العامة؟

• هذه العناصر تتمثل في: المطالب، القرارات، التصريحات، الخطابات، العوائد

• ليست من الضروري أن تظهر هذه العناصر بهذا الترتيب أو التسلسل في الواقع العملي.

(أ)- المطالب السياسية:

• وتمثل كل ما يطرح على طاولة المسؤولين في الحكومة، سواء كانوا من الأهالي أو الفاعلين الرسميين والغير رسميين في النظام السياسي.

• أهمية المطالب في كونها دوافع تحرك إدارة معينة أو التوقف.

(ب)- قرارات السياسة:

• وهي ما يصدره المسؤولون الحكوميون المخولون قانونا من أوامر وقوانين ومراسيم وإجراءات تعتبر من صلب السياسة العامة.

• ميزة هذه القرارات أنها غير روتينية.

(ج)- الخطب والتصريحات الرسمية:

• هدف الخطب والتصريحات (الكتابية أو الشفاهية) هو الإعلان عن محتوى السياسة العامة للرأي العام.

• هذه الخطب لا تعني ما ينوي فعله/ إنما ما ثبت فيه بشكل وضوح.

• بقصد أو غير قصد تدليجا الكلام في إصدار خطابات أو تصريحات غامضة، وبالتالي اختلاف في وجهات النظر أثناء تفسيرها.

• يقصد الغموض خصوصا في المسائل ذات الطابع السياسي

(د)- مخرجات السياسة العامة:

• هي محصلة النتائج الملموسة من تنفيذ السياسة العامة.

• أي ما تحقق إنجازه واقعا ملموسا (مثل تشييد مشاريع السكن أو الطرقات، التعويضات الحكومية، الضرائب المحصلة...).

- أصناف السياسات العامة :

يتراوح الفعل الحكومي بين أربعة أنواع من السياسات العمومية ، وهي السياسات التنظيمية ، السياسات التوزيعية ، السياسات إعادة التوزيع ، السياسات التأسيسية .

- يعود هذا التصنيف الأكثر تداولا في أدبيات السياسة العمومية إلى (لوي تيودور Théodore Lowi - سنة 1972 .

- هذا التصنيف مفيد ومقنع لأنه يجمع بين بعدين هما (أدوات عمل الدولة - والجمهور) المعني بعينة معايير للتصنيف هما :

- معيار الإرغام (يمكن أن يكون مباشر أو غير مباشر) وهو المعيار المتعلق بأدوات عمل الدولة .

- معيار الجمهور وهو المستهدف من السياسات العمومية (ويمكن أن يكون فردا أو جماعة) .

- قام لوي بالنظر في حالات التداخل الممكنة بين المعيارين فانتج أربع أنماط رئيسية من السياسات العمومية وهي :

① - السياسات التنظيمية - وهي جملة الأعمال الرامية إلى وضع قواعد القصد منها توجيه سلوكيات الأفراد وتنظيمها في المجتمع مثل (قواعد السير الطرق ، الحفاظ على البيئة ، تنظيم الحياة الاجتماعية ، تنظيم المرافق العامة - ...)

- ميزة هذه السياسات أنها تتضمن التنفيذ المباشر لسلوكيات الأفراد والجماعات بسبب ما يمكن أن يترتب عليها من عقوبات وإجراءات إرغامية كالغرامة والسجن (فيها إرغام مباشر) .

② - السياسات التوزيعية - (إرغام غير مباشر) .

- تشمل أعمال الحكومة الرامية إلى تخصيص وضع حقوق أو إعانات أو منح أو مكافآت لبعض الأفراد ، ومنها (الأجور ، رخص الاستغلال ، منح وإعانات مالية خاصة لشيوخ ، ومنها أجر العامل ... ، طلبات السكن ، الجنسية ...)

- فهنا تقوم الدولة بتخصيص موارد مالية أو مادية أو قانونية دون إرغام ، وهي ملزمة على ما يطلبها فقط (أمر اختياري) فيجب أن يلتزم بشروط حددتها السلطات المعنية ، أي أن الإرغام والإلزام على من يطلب الاستفادة من هذا النوع من السياسات .

.../... الصفحة بعد الموالية

• ميزة المخرجات :- أنها موضوع لتحليل السياسة العامة، وبالتالي قياسها وتقييمها.
• قد تأتي المخرجات مرضية لأصحاب المطالب والحكام، وقد تكون غير ذلك.

(ب) - الآثار والعوائد :-
• قد تكون لكل سياسة عامة آثار إيجابية فيما ما يظهر، بل قد تعطي إنطباعاً جيداً عن الحكم؛ بالتالي تساهم في توفير استقرار سياسي عام لفترة أطول.
• وقد تكون هناك آثار سلبية سواء مادية، من خلال إختلال في التنفيذ أو آثار سلبية على صحة المواطنين واستقرارهم الإجتماعي مثلاً، مثل (موقف التدخل العسكري في دولة ما...).
• الآثار السلبية تكون خاصة في المسائل السلبية (السياسات المتعلقة بالهوية..)
• وبهذا تكون آثار السياسة العامة محوراً هاماً من محاور تحليل السياسة العامة أي هل خدمت أغراضها التي شرعت من أجلها أم لا ؟ ..

رابعاً - خصائص السياسة العامة :-

• ذكر الخصائص من السياسة العامة من أجل التفريق بين أعمال مشابهة لفعل الحكومة، في الحكم وفي الأشراف قد يقوم بها فاعلون محليون أو دوليون، في الحياة الإقتصادية والإجتماعية داخل المجتمع.
• إن السياسة العامة هي المتميزة بالخصائص التالية :-

(أ) - السياسة العامة فعل الحكومة :-
• أي أن السياسة العامة هي ما تقوم به الحكومات في مواجهة مشكلة ما أو تنفيذ إستراتيجية عامة (.....).
• تحرص الحكومات على اعطاء الإنطباع على إنسجام تصرفاتها مع سياق تصرفاتها إزاء مختلف التدخلات.
• كل الحكومات لا تولي لمجتمعها بالشورية في قراراتها، حتى لا تزيد المطالب حدة في توعيتها أو كمها.
• أهم ما تراعيه الحكومات هو إعطاء طابع العقلنة والشرعية في تصرفاتها.

③ - السياسات إعادة التوزيع (الزام مباشر) ..

• تشمل السياسات إعادة التوزيع جميع المنظومات والترتيبات العمومية الخاصة بإعادة تخصيص موارد مالية لصالح أفراد وفئات محددة ، وتهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إعادة توزيع الثروات ، بفرض أعباء على الأفراد مقابل انتفاع من خدمات ، هذه الأعباء توجه ليستفيد منها جزء أو مستحقي الأعباء ، وجزء آخر لفئات مختلفة عن مانحي السياسة الإجتماعية ومنها .. السياسات الضريبية ، التأمينات ....

• ميزتها أنها تأثر الوسط الاجتماعي للأفراد وفي الظروف العامة كما تهم أثر ما التأثير في سلوكياتهم.

④ - السياسات التأسيسية .. (الزام غير مباشر) ..

وهي القواعد والإجراءات التي تضعها السلطات العمومية للذين يريدون أن يستفيدوا بسياسة عامة ما ، عليهم أن يلتزموا بتلك الإجراءات .

• نلخص هذا التصنيف في الجدول التالي :

الإكراه / الجمهور	مباشر	غير مباشر
فرد	سياسات تنظيمية	سياسات توزيعية (تخصيصية)
جماعة	سياسات إعادة توزيع	سياسات تأسيسية (إجرائية)

تصنيف .. ثيودور لوي .

ب- السياسة العامة تتصف بالشرعية :-

- المقصود بالشرعية هو استناد مايصدرها إلى أنه مخول بموجب نص دستوري أو قانوني لإصدار سياسات عامة .
- بالتالي المؤسسات الحكومية ملزمة قانونا بتبني السياسات العامة وإصدارها .
- الشق الثاني في الشرعية :-

تفرض على المواطنين الولاء لها ، وتنفيذها وفي حال عدم الإلتزام يتعرض المواطن لعمل نتائج عدم الإلتزام (الغرامات ، الحبس ...) .

ج- السياسة العامة نشاطها ذو مقصود :-

- أي أنها لا تشتمل التصرفات العشوائية للمسؤولين الحكوميين .
- ولا تشتمل القرارات المنفصلة أو المنقطعة .
- السياسة العامة هي عمل منسق ، منظم ، له أهداف مادية ومعنوية محددة .

د- السياسة العامة استجابة واقعية وعقلانية :-

- أي تشكل مطلبا محسوسا أو ملموسا .
- أن تكون مخرجاتها نتائج يمكن إدراكها ومعاينتها .
- السياسة العامة هي .. وعود + جهود + قول + عمل ، لمواجهة قضية ما .
- عقلانية :- تراعي التدرج وإمكانية التطبيق (الإمكانات المادية ، القدرة على التنفيذ والمتابعة والتقييم والتقويم) .

هـ- السياسة العامة شاملة وعمومية :-

- يقصد بذلك أن السياسة العامة وتمتد لعموم المجتمع المقصود .
- حيث أن السياسة مخرجاتها أي سياسة عامة ومعطياتها لا بد أن تطال جميع الأفراد المعنيين بها دون تفرقة أو تمييز .
- هذا الشمول لا يتنافى مع حالة السياسات الخاصة بفئات معينة ، حيث هناك سياسات عامة تكون خاصة بفئات دون غيرها .. الفقراء ، برامج الإعانة الحكومية السياسات الموجهة لهم ، الحدث ، المرضى ...
- حتى ولو كانت سياسة عامة فتوجه الشمول والعمومية هو لكل تلك الفئة ..

(و) - السياسة العامة تعبير عن التوازن بين القيم والاتجاهات المصلحية المختلفة.

• يتناقش أو يتصارع حول أية سياسة عامة جملة من الفاعلين
• السياسات العامة مهما تنوعت أنماطها فإنها تقع ضمن مجموعتين:
- مجموعة السياسات العامة ذات الطابع المادي: التي تحتاج إلى نفقات من الميزانية العامة للدولة
- مجموعة السياسات ذات الطابع الرمزي: وهي السياسات التي ينجم عنها التزام وقرار ملزم
أو المتعلقة بالقضايا الهوية الدينية والثقافية للمجتمع.
• مهما كان نوع السياسة فإنها تكون هدفا للصراع والتنافس بين مختلف الفاعلين.
• بين مجموعات مصالح مصالح من جهة، كان تشريعيه للسياسات العامة:
أحزاب، قطاع خاص، بيروقراطيون....
• كل فاعل يسعى لتضمين قرارات السياسة للتكون في صالحه، فحجم التدخل وحجم ضغط أي فاعل يحدث التعديلات المناسبة في أولويات السياسة العامة المقصودة.
• حيث تسعى كل مجموعة لتناضل للتكون لخيارتها السبق أمام أنظار صانعي السياسة العامة في الحكومة.
• بالتالي تكون السياسات العامة معبرة عن التوازن بين مصالح كل هؤلاء.
• لذلك قيل حقا "أن السياسة العامة قد ترى مثل وجبة طعام، يجب أن توزع هذه الوجبة بين كثير من الجياع والضيوف على حد سواء"

(ي) - السياسة العامة قد تكون معلنة أو غير معلنة.
• الحكومات تلجأ أسلوبين إما التدخل أو اللاتدخل (الفعل أو اللافعل)
• عدم التدخل يعني أن لا تستجيب للضغوط إزاء المشكلة المثارة.
• وهذا يتطلب حكومة لها سند سياسي أو شرعي، أو معرفة الموسمات التقاليد السياسية.

خامسا: الأدوات المعتمدة في السياسات العامة:

- يتحرك لنجاح السياسة العامة وتحقيق أهدافها جميع المستويات الرسمية من مؤسسات حكومية وبيروقراطية مركزية ومحلية.
- السياسة العامة بمقدورها التأثير على سلوكيات الأفراد، والسعي نحو تغيير الظروف الإجتماعية.
- ولتحقيق ذلك التأثير والتغيير، فإنها تتبنى مجموعة من الأدوات والوسائل. وفيما يلي توضيح لأهم هذه الأدوات:

① - القواعد الملزمة:

- تتمثل في القوانين التي تسنها الحكومة وتنفذها من أجل التأثير الجاد على المجتمع حتى تجعل الناس يتصرفون وفق سلوك معين في حياتهم ومعاملاتهم.
- تتضمن القواعد الملزمة في شكل قوانين، تشعر المواطنين بفرض العقوبات عند حالات العصيان أو عدم الإلتزام بتلك القواعد القانونية.
- على واضعي هذه القواعد الملزمة أن يراعوا كيفية تساهم في بلوغ أهداف السياسة العامة وتذهب في ذات الإتجاه.
- السؤال الذي يطرح هنا: هل السياسات العامة تحوي نوعا أو أنواعا من الردع؛ كالحبس، والغرامة ... أم نوعا واحدا.
- فوجود "الحكم بالسجن" عن مخالفة ما يوحي بوجود ردعية في الردع.
- أما وجود "الغرامة" فيوحي لنا حدة ناقصة.
- تتدرج فيها "الغرامات" فالغرامات الصغيرة لا يبين أهمية هذه الإجراءات كما تكون "الغرامات الكبيرة" ...
- إن نفاذ هذه القواعد الملزمة يتوقف وجود أجهزة إدارية ممتدة على نطاق الدولة، مهمتها الرقابة على تنفيذ القواعد الملزمة.
- إن سوء تطبيق القواعد الملزمة يؤدي لعدم فعاليتها وقيام نظرة سلبية ومقاومة إزاء الأجهزة البيروقراطية المكلفة؛ وتراجع نجاح السياسة العامة.

ب- آليات وعمليات البرامج:

- إن كل سياسة عامة تتضمن آليات وإجراءات وعمليات تضم مختلف جوانب السياسة العامة المعنية.
- فكل سياسة عامة تتضمن إجراءات ملزمة عن المعنيين بتلك السياسة
- إذ أن هذا الإلزام ليس عاما إنما للمستفيدين أو المعنيين بتلك السياسة.
- مثال: المشروع ما تقوم به الإدارات العمومية، المعنية بتقديم قروض أو تأمينات أو منح صفقات، أو الحصول على استغلال ... فهنا يتحكم في المستفيد (المواطن) القيام ببعض الإجراءات والقواعد الملزمة عليه بسبب هذه الأعمال.
- تختلف آليات وعمليات البرامج عن القواعد الملزمة.
- الفرق أنه في هذه الحالة المواطن هو الذي يتحرك نحو المنظمات الإدارية للاستفادة من برامج السياسات العامة المختلفة.
- أما القواعد الملزمة فإن الإدارات ومؤسسات الخدمة العمومية هي التي تتحرك تجاه المواطنين لإلزامهم بنمط معين من السلوك، ومن يرفض يتعرض للعقوبات (مثل: أعوان حماية البيئة، المرور...)

ج- الإعانات المالية ودفع الأجور:

- تمثل المصروفات والنفقات المتضمنة في الميزانية العامة، أحد أهم أدوات السياسة العامة من حيث شيوع استخدامها.
- عملا بالقاعدة العملية التي تقول: "إذا أردت من الناس أن يقوموا بعمل شيء معين، فادفع لهم بعض المال أو المكاسب".
- الإعانات المالية والمنح والأجور هي التي تدفع للمواطنين للقيام بالأعمال المطلوبة ~~[illegible]~~ دون اللجوء إلى الإذعان والقهر والقسر.
- المنح والإعانات المالية يجعل مشاعر الناس تجاه الحكومة أكثر لطفا وعطفا
- هذه الأداة تتعرض لعوائق تحول دون استمرارها، لأن استمرارها يؤدي إلى زيادة التكلفة، وبالتالي ارتفاع الميزانية، والتخلي لا يضمن الاستقرار الاجتماعي والسياسي للحكومة.

- إلى جانب الإنفاق المباشر هناك الإنفاق غير المباشر كالعلاج المجاني أو شبه المجاني، التعليم المجاني، وإيجار المسكنات بمبالغ رمزية ...
- عموما هذه الأدوات في الدول المتقدمة تشكل جزء من سياسة الرفاه الإجتماعي وبالتالي هي سياسة دولة وليست سياسة حكومات.
- أما في دول العالم الغير ديمقراطية فهي أدوات لابتزاز المواطنين.

د- فرض الضرائب:-

- هدف الضرائب هو زيادة التمويل، وبالتالي زيادة مداخيل الخزينة العمومية، وبالتالي تمكينها من إقامة مشاريع أكثر.
- أو هي أداة لإعادة توزيع القيم المادية والثروة بين أفراد المجتمع والمناطق المختلفة.
- ميزة الضريبة أنها دخولات مستمرة للخزينة العمومية.
- الضريبة أنواع منها:-
  - الضريبة على الدخل: موجه لدعم الرفاه الإجتماعي والسياسة الصحية...
  - الضريبة على المواد البترولية: بهدف دفع المواطنين للتخلي عن استهلاكها.
  - تشجيع الضريبة على الإنتاج المحلي: من أجل دعم الإنتاج الوطني.
  - الضريبة على التبغ: من أجل دفع المواطنين للتخلي عن الأفات الضارة.
- للضرائب أبعاد سياسية:-
  - في الدول الغير ديمقراطية: ضرائب أقل، تمثيل أقل.

هـ- الإقناع الأخلاقي:-

- تحتاج الحكومة إلى الإقناع الأخلاقي عندما لا تحقق القواعد الملزمة والإعانات المالية، أحد أهدافها تنفيذ السياسة العامة.
- حينما تواجه السياسة العامة مشكلة في تطبيق القواعد الملزمة فإنها يجب أن تبحث عن رضا الناس وقناعتهم بصورة طوعية وإرادية.
- هذه السياسات في العادة يكون موضوعها المنع.
- الإقناع الأخلاقي يعكس ثقافة المجتمع بمراجعها.

- الحاجة لتغليب المناخ الأخلاقي والإلتزام الديني يظهر أمام عدم قدرة المواطنين على كبح مظاهر الفساد الأخلاقي والمالي والإداري.
- حيث أن الفساد هو لعب بنصوص قانونية لا تغلبه إلا أمام مجتمع "خاف الله".
- مثل هذه الأداة التي نعتمد عليها لسياسة العامة، ليست مكلفة مادية، إنما تحتاج إلى موروث المجتمع الأخلاقي والتربوي والروحي.
- وإغفال هذه الأدوات مدخل لفشل السياسة العامة بأكملها.

سادسًا- أنواع السياسات العامة ومرتكزاتها.

- إن السياسات العامة تتعدد أنواعها وكذا تصنيفاتها.
- حيث يمكن تصنيفها إلى ثلاثة أنماط رئيسية.
- تقوم التصنيفات منهجيا على المحددات التالية:
  - نبقا لمستوى المشاركة في إتخاذها.
  - نبقا لنطاقها (أي المسؤولين بالسياسة العامة).
  - نبقا لموضوعها.
- وعليه يمكن أن نعتمد التصنيفات التالية:-

1- التصنيف في إطار الأهداف الكلية للدولة:

- إن الأهداف الكلية للدولة، تتمثل في:- التوجهات والغايات المتصلة ببناء الدولة وبقائها (من دين ولغة وتراث الحضاري)، وكذا الخيارات الإقتصادية والشخصية الكبرى للدولة.

① - السياسات الخاصة بالبقاء وتحقيق الهوية الحضارية:

- وهي السياسات الهادفة إلى تأمين سيادة الدولة، وتحديد هويتها الحضارية. وتأكيد استقلاليتها وأمنها القومي (الدفاع، الأمن القومي، السياسة الخارجية والإقتصاد القومي).

المؤشرات التركية :-

- ابتع تركيا بدأ منذ 60 عامًا، بحث ترسيخ الديمقراطية
  مثل مسار، ثم الانقلابات.
- بدأت التعددية الحزبية في الخمسينات.
- حصل حزب العدالة والتنمية على النتائج التالية:
  ٣٤٪ (2002)، ٤٧٪ (2007)، ٥٠٪ (2011)
- نسبة التضخم (2001) - ٧٠٪ ... (2014 - ١٠٪).
- دخل الفرد في الناتج القومي (3000 دولار - 2001) إلى 11 ألف دولار 2014
- مؤشرات الهجرة، ١٣٪ من هجرة العقول إلى الغرب من المنطقة العربية.

② - السياسات الخاصة باستمرارية النمو والاستثمار التنموي :-

• في هذا الإطار هناك نوعان من السياسات يهدفان إلى تحقيق التنمية.

✓ السياسات الخاصة باستمرارية النمو :- تهدف إلى رفع كفاءة الخدمات والمنشآت القائمة حاليا، وزيادة امكانياتها وتعظيم الإفادة منها (التعليم، الصحة، النقل، الصناعة...).

✓ السياسات العامة المعنية بالإستثمار التنموي :- السياسات الهادفة لترشيد وتعظيم الإفادة من الموارد والإمكانات لإشباع الحاجات المجتمعية في المستقبل المنظور، ولاستشراف التغيرات المتسارعة.

③ - السياسات العامة المعنية بالتصورات المستقبلية :- (التنمية المستدامة).

✓ سياسات عامة هادفة للإستمرار وتحديد نوعية المحددات المتوقفة في المستقبل المنظور والشروع في التنفيذ والمعالجة المنطقية والعملية لها.

مثال :- البدائل الممكنة للطاقة، بدائل الحفاظ على البيئة، المياه...

تعقيب :-

✓ هذا النوع من السياسات العامة الكلية يحظى باهتمام جماهيري واسع.

✓ يحدث حول موضوعاته صراع وتنافس سياسي بين التيارات والفاعلين.

✓ أهم ما يميز السياسات الكلية هو تدخل رأس النظام السياسي في بلورة النقاش حول المسائل المنظورة (رئيس الجمهورية) بما يتيح له الدستور من صلاحيات.

✓ يتأثر هذا النوع من السياسات بالميول الأيديولوجي لرأس النظام السياسي وقناعاته الشخصية في تحديد مضامينها.

مثال :- قانون الأسرة الجزائري (2005).

ب/ - التصنيف حسب القطاعات المعنية أو الفنية :-

- يطلق عليها أيضا السياسات العامة القطاعية . وهي السياسات بكل قطاع معين أو خدماتي على حدى ، كالسياسة الخارجية ، التعليم ، الصحة ... وهي القطاعات الحكومية المتواجدة واقعيا تشكل مباشر في اهتمام المواطنين و تتعايشون معها وملتصقون بها .
- فهي سياسات عامة ذات طبيعة تنفيذية ووظيفية ، وليست كالأولى قد تكون (تنظيرية) .
- السياسات العامة القطاعية تهدف إلى :-
  - تأمين سيادة الدولة والدفاع عن مقومات الهوية الحضارية والتراب الوطني ، وعلاقاتها ومصالحها الخارجية مع العالم .
  - تأمين الحاجات الأساسية المادية والمعنوية للمواطنين .
  - إرساء دعائم التنمية الشاملة المستمرة .
  - الحد من صور تبديد الموارد الطبيعية غير المتجددة .
- من أمثلة هذه السياسات :-
  - الخارجية ، الأمن القومي ، عدم الانحياز ، الانتماء القومي ، سياسات التعامل مع القضايا الدولية ، الدول ... بالتفصيل - لدراستها ...
  - التعليم :- التعليم حاجة أساسية للمجتمع ، وهو هدف التنمية ووسيلتها الرئيسية وتشمل سياساته محو الأمية ، مراحل التعليم المختلفة ، التكوين المهني ...
  - الصحة :- تتضمن سياسات إزالة مسببات المرض والوقاية ...
  - العمل والتشغيل :- سياسات توسيع إمكانات فرص العمل للمواطنين وزيادة إمكانات التعليم المهني للحصول على فرص عمل أو ضياع هذه الفرص بخروج اليد العاملة المحلية إلى الخارج ، والعكس ...
  - الأمن الداخلي :- سياسات استتباب الأمن في المجتمع والحد من مسببات حوادث القتل والسرقة وتأمين الأمن ضد المخدرات .
  - السكن والتهيئة العمرانية :-
  - النقل والاتصال :-
  - السياحة والإعلام والثقافة ...
  - سياسات التصنيع ، سياسات حماية البيئة ...

• هذه السياسات تحدد عادة المبادئ والضوابط التي تنظم الدور المطلوب من الحكومة ومؤسساتها (أي حد تدخل الدولة)، وكذا دور المؤسسات الأهلية والقطاع الخاص.

تعقيب:

✓ بناء هذه السياسات العامة يتطلب وجود دوائر وزارية، تتشابك مع لجان برلمانية متخصصة في كل قطاع، وهيئات حكومية متعاونة فمثلاً، من مجالات وقطاع فإنه يهتم بكل قطاع حكومي.
مثال: قطاع التعليم العالي: تشترك في هذا القطاع:
- وزارة التعليم العالي، وهناك لجنة برلمانية متخصصة على مستوى البرلمان؛
- وهناك هيئات حكومية تهتم بذات القطاع من مجالس استشارية ومراكز دراسات، وكذا النقابات العمالية ونقابات الأساتذة، ولنقابات الطلابية، وفي قطاع الخاص إن وجد...
كل هؤلاء الفاعلين نسيجاً من العلاقات والتأثيرات المباشرة في طبيعة السياسة العامة الفرعية المتخصصة في قطاع التعليم العالي...

✓ كما أن السياسات العامة الفرعية في كل قطاع لا تتحدد في دائرة واحدة من الشبكات والعلاقات والفاعلين على المستوى المركزي فقط، بل تنشأ عن ذلك علاقات فرعية جانبية في كل مرحلة يقوم بها القطاع (التعليم العالي، الكتاب، الخدمات الجامعية، تكوين الأساتذة، شؤون الطلبة، البحث العلمي...).
✓ كذلك في كل امتدادات القطاع الإقليمية أي على المستوى المحلي حيث تتشابك مستوى المحلي كذلك شبكات أخرى ذات طابع محلي، فقد يكونون امتداداً للفاعلين على المستوى المركزي أو يضافون إليهم فاعلين آخرين...

(ج) - التصنيف وفق وظائف النظام السياسي :-

- النظام السياسي يعمل من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية ، التشريعية والتنفيذية ، القضائية ، حيث تعكس العلاقة بين تلك المؤسسات الطريقة التي يقوم بها النظام السياسي في أداء وظائفه ووضع السياسة العامة .

- كما أن هذه السياسات هي وظائف النظام السياسي تقوم به مؤسساته نحو المجتمع والمتعلقة بالسياسات العامة .

- النظام السياسي يؤدي نحو المجتمع ، وظيفتين رئيسيتين هما :-

✓ حماية المصلحة العامة (حفظ الأمن والنظام ، الثروات ، رعاية الضعفاء ، حماية البيئة ، مختلف الخدمات اللازمة لاستقرار المجتمع) ~~وتحقيق~~

✓ الدور التنموي الحديث :- دور المنظم والضابط للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ...

- هذه الأعمال ، تكلم عنها "توماس داي" THOMAS DYE ، بالقول :-

" إن الحكومة تقوم بأعمال كثيرة ، فالحكومة تضبط وتعدل الصراعات بين المجموعات ، كما تنظم المجتمع لمواجهة منازعات مع مجتمعات أخرى ، وتقوم الحكومة بتوزيع فوائد رمزية أو مادية لأعضاء المجتمع كما تعمل على استغلال أموال من أفراد المجتمع ، ولهذا فإن السياسات العامة قد تقوم بضبط أو تعديل السلوك أو تنظيم البيروقراطية الحكومية ، أو توزيع الفوائد أو جباية الضرائب ، وكل هذه الوظائف هي أنشطة "

- وعلى ضوء ما ذكر توماس داي ، يمكن تصنيف السياسات العامة في إطار وظائف النظام السياسي على النحو التالي :-

1/- السياسة العامة الإستخراجية :

- تمثل تدخلات الحكومة ونظامها السياسي في كيفية تعبئة الموارد المادية والبشرية واستخراجها للوفاء بالبيئة الداخلية أو الخارجية.
- هذه الموارد مثل : النقود، السلع، الأشخاص، الخدمات ... وذلك من خلال حسن توظيفها واستغلالها.
- إن جميع الحكومات وأبسطها تقوم بإصدار سياسات عامة تحقق لها الأهداف الإستخراجية للموارد المادية والبشرية.
- من أكثر السياسات الإستخراجية شيوعا هي : الضرائب، الإعانات (التيلونات) والخدمة العسكرية ....
- هذه الواجبات يدفعها أبناء المجتمع إلى الحكومة دون أن يتلقوا مقابلها منفعة فورية أو خدمة مباشرة.
- وعليه فإن السياسات العامة الإستخراجية تهدف إلى استدامة الإيرادات العامة لأجل تغطية النفقات العامة، وتساهم في إعادة ترتيب توزيع الدخل.
- حماية المنتجات الوطنية، معالجة العجز في ميزان المدفوعات، وتعتبر بذلك الوقت عنصرا في توجيه وسائل الإنتاج نحو الفروع الإنتاجية التي ترغب الحكومة في تنميتها.

(*) تقاس الأداء الإستخراجي بحساب الحجم الكلي للمستخرجات وقسمتها على حدود المواطنين.

تعقيب : السياسات العامة الإستخراجية في الدول الديمقراطية والغير ديمقراطية.

2/- السياسة العامة التوزيعية وإعادة التوزيع :

- السياسات العامة التوزيعية، وتتمثل في السياسات الهادفة إلى توزيع المنافع من أموال وسلع وخدمات ومنح على الأفراد والجماعات داخل المجتمع
- مثل : المنح لمختلف فئات المجتمع (السياسة الإجتماعية) / برامج التنمية المختلفة (مطارات، مدارس، طرقات، السكن) / الدعم الموجه لبعض الفئات.
- السياسة العامة التوزيعية قد تشمل كل السكان أو جزء أو عدد معين عن طريق : التعويض، الدعم، رفض الإستغلال .... أو واسعة أو أشخاص من الإستفادة وقصرها على آخرين.
- إن السياسة العامة التوزيعية تهدف إلى تغطية حاجيات المجتمع في التعليم والصحة الأمن والدفاع، والرفاهية، .... كلما زاد الأداء التوزيعي زادت رقعة المستفيدين

- عن طريق الأداء الثوري للحكومات تقاس مدى عدالة السياسة الثوريية، بين الأفراد من خلال المساواة والعدالة في منح الفرص.
، بين المناطق والجهات والأقاليم.
- مؤشرات الفساد في الدول تقاس من خلال السياسة الثوريية:
- العدالة / المساواة / الشفافية ...
- سياسات الدعم تعتبر (إعادة توزيع) لأنها تهدف إلى تقليص الفوارق بين مختلف الفئات.

3/- السياسة العامة التنظيمية:

- وهي ممارسة النظام السياسي أو الحكومة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع.
- وغالبا يتم ربط التنظيم عادة بالحرية القانونية أو التهديد بها.
- إن شيوع النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية، كالمرور، الصحة، الأمن الصناعي، التلوث، استغلال العمال، الإسكان، تنظيم عمل الأحزاب والنقابات والجمعيات ...
- تهدف السياسة العامة التنظيمية إلى ضبط ورقابة الأنشطة والسلوكيات للإلتزام بدواعي المصلحة العامة وتطبيق القانون، بما يضمن عمل أعضاء المجتمع أو عدم عملهم.
- تتضمن السياسة التنظيمية أيضا العقوبات اللازمة عند حصول الإنتهاكات والتجاوزات.
- يتم تكييف السياسة العامة التنظيمية، إما بالتوجيه والإرشاد وتقديم الإقتراحات أو الأدوات القانونية الجبرية الملزمة.
- من موضوعات السياسات العامة التنظيمية:
- تنظيم الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، الميراث، النفقة ...)
- ضبط وتنظيم الجوانب الأمنية لحماية الأشخاص والممتلكات،
- ضبط المرور وتنظيم الطرق ...
- تنظيم الشؤون الإقتصادية، الأجور، السلع، الأسعار، المكاييل، تنظيم الأسواق.
- سياسة التوظيف.
- عمل شرطة السياسة

٢/- السياسة العامة الرمزية :

- يقصد بها خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة.
- تغذية الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.
- تستعمل الحكومات عدة أدوات في تنفيذ السياسة الرمزية :
صك النقود المخلدة لرموز، الاحتفال بالمناسبات الوطنية والقومية، التعليمية الإعلامية للمناسبات الوطنية، تخصيص العطل الخاصة بالمناسبات ...
- إن السياسة العامة الرمزية، وعلى خلاف الأنواع الأخرى لا تتطلب توزيع موارد، كما لا تستلزم حيزاً من جهود العملية التشريعية في إصدارها.
- لكنها تعتبر ذات حاجة قيمية ومعنوية تطلبها الحكومات مهتمة بها إلى جانب المجتمعات.
- الرموز تختلف هنا الوطنية (التمثيل بشكليين) أو القومية أو العالمية.

- ③ - التصنيف في ضوء القوى السياسية المتنافسة :-

- يعد هذا التصنيف واحداً من التصنيفات الهامة لأنواع السياسات العامة.
- هذا التصنيف يشوبها حالات الصراع والتنافس والتجاذب بين القوى السياسية في الدولة.
- هذا الصراع والتنافس يحدث فيه ممارسة للقوة والضغط نتيجة السعي من تلك القوى للحصول على الامتيازات وتقاسم الثروة والسلطة.
- تنقسم السياسات العامة، وفق هذا التصنيف إلى ٥٦ أنواع من السياسات.

1- السياسات العامة المثلى الأغلبية :- (توافق سياسي) :-

- يفترض هذا التصنيف أن ما يقوم بصناعة السياسة العامة هو صاحب الأغلبية النسبية الانتخابية في البرلمان (الحزب والائتلاف أحزاب).
- بالتالي السياسة العامة هنا تلبي رغبات غالبية المجتمع.
- يكثر هذا في النظم الديمقراطية حيث تتولى السلطة التشريعية صناعة السياسة العامة، (الحالة الجزائرية الأغلبية البرلمانية تشكل الحكومة والسياسة العامة ليست مسؤولية الحكومة)

2/- السياسة العامة تمثل جماعات المصالح ..

- في هذه الحالة الحكومة تقع تحت تأثير جماعات المصالح والضغط .
- جماعات الضغط تختلف عن الحزب السياسي، كونها تسعى إلى التأثير فقط في الحكومة وهيئات النظام السياسي، مثل النقابات ...
- تأثير جماعات الضغط والمصالح في التأثير على السياسات العامة بالإقناع والتفاوض، وبالمعلومات، والإحتجاجات من خلال تجنيد أنصارها وصناعة رأي عام مساند لتوجهاتها
- وبذلك تكون السياسة العامة هي معبرة عن وجهة نظر الجماعة الضاغطة .
- هناك مسار جديد في الحركة الإحتجاجية الجزائرية (إضراب الأطباء المقيمين، تذمرات نقابات التربية المستغانمي ...) .

3/- السياسات العامة تمثل الزبائن ..

- وتتجسد هذه السياسات من خلال فرضية (الفوائد تعود لمجموعة صغيرة منظمة، بينما التكاليف موزعة على العامة بشكل واسع) .
- ويقصد بالزبائن هم فئة قد تكون معينة في الغالب، التي تضم في الوقت الحالي (التجار، المحامون، الأطباء، المهندسون، المحاسبون، الصيادلة، الموثقون ...)
- حيث تمثل السياسات العامة الإرشادية أهم محركي إستراتيجيات وتشريعات لممارسة نشاطاتهم، أو منعهم إمكانية الضبط الذاتي لنشاطهم ....
- هذا النوع من السياسات العامة يكون بعيدا عن معرفة واهتمام الرأي العام ومعرفة المجتمع بل ينتبه إليها الأشخاص فقط .

4/- السياسات العامة المستندة للاهتمام العام ..

- هي تصنيف عكس التصنيف السابق .
- ينطلق من فرضية (إذا كان هناك تهديد حقيقي أو افتراضي، ويستهدف السعادة العامة للمجتمع، فإن في غالبية أعضاء البرلمان، لسعي نحو التوصل إلى سياسة عامة فعالة تعوض تكاليف وكلفة المعيشة التي تعتبر مصدرا لذلك التهديد) .

مثال :-

- سياسات عامة للوقاية من التلوث الذي ينشأ جميع بث سليم غرامات مالية على المنشآت يتسبب فيه .
- يدفع الاهتمام بهذه التهديدات في العادة المتخصصين يشرد راسات علمية للفت أنظار المجتمع وضاع السياسات إلى تلك التهديدات .
- يمكن أن تنشأ مسببات جماعات لتحسيس بهذا الخطر أو ذاك .
- هذه الجماعات لا يهمها العائد (كما جماعات الضغط أو الأحزاب) بقدر ما يهمها الهدف وهو حماية المجتمع من ذاك التهديد .
- مثل : جمعيات مكافحة التدخين والمخدرات ، ومقاومة التسليح النووي ، حماية المستهلك ، حماية البيئة ، وهي كلها قضايا عامة تهم جميع أفراد المجتمع والمواطنين .

5/- السياسات العامة والمشاركة للأحزاب :-

- أن الحزب السياسي يتمثل دوره في تجميع المصالح وتأطير مطالب المجتمع واقتراح البدائل أمام صناع السياسة العامة .
- يبرز دور الأحزاب السياسية حينما يبدأ البرلمان في تبني سياسة عامة معينة فيكون حزبيا سياسيا يدعم توجهها معينا وآخر يعارضه وهكذا .
- ~~الأحزاب~~ البدائل التي تقدمها الأحزاب تعكس الخلفية الأيديولوجية لهذا الحزب أو ذاك ، ويحتدم النقاش بينها (الأحزاب) على خلفية التوجهات الأيديولوجية .
- علاقة الأحزاب السياسية تختلف من نظام سياسي لآخر :-

* في النظم الديمقراطية :- تقوم الأحزاب بتعبئة المطالب والتعبير عن حاجات المجتمع ليصبح صانع القرار في السياسة العامة على دراية وعلم بها .
* في النظم الشمولية :- لا توجد تعددية حقيقية ، والسياسة العامة هنا هو انعكاس ما يرسمه الحزب الواحد ، أو المتحكمين الذين يسيرون مصالح النظام السياسي عن طريق الحزب (الجهاز) .
* الأحزاب السياسية في العالم الثالث :-

وجود تشكيلات الأحزاب في معظم هذه البلدان ، والسياسة العامة هي إرادة النخبة الحاكمة فقط ، والتي لا تستند إلى إرادة شعبية ، هذا الوضع أدى بالأحزاب إلى الكف عن طرح سياسة عامة بديلة .

هـ/- السياسات العامة الناتجة عن المنغوط والظروف العالمية :-

- تكون السياسات العامة هنا ناتجة عن المنغوط والظروف الدولية الجديدة فهنا افرازات مفهوم العولمة، إذ أصبحت هناك العديد من القضايا تأخذ طابعًا معولما فمن ما يسمى "المعايير الدولية".
- المعايير الدولية في أنظمة الحكم والإدارة وحقوق الإنسان والمنافسة الاقتصادية، وحماية البيئة، وحتى قضايا تمس القضايا الشخصية كنظام الأسر وقوانين العقوبات .....
- يعج المجتمع الدولي بمنظمات حكومية وغير حكومية تمارس ضغوطا على الدول من أجل بلورة سياسات معينة وفق معايير ما.
- وبعيدا عن ضغط المجتمع الدولي مكنت التطورات التكنولوجية في وسائل الاتصال والإعلام من فضائيات وشبكات انترنت وصفحات التواصل الاجتماعي ... كل هذه الوسائط أثبتت قدرتها على بلورة مطالب وحاجيات مجتمعية ضمن نمط وأسلوب معولم.
- هذا النوع من السياسات ذات المطلب العالمي يعتريه كثير من التقاطعات أثناء التطبيق (اختلاف البيئات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بين كل المجتمعات).